



حماية المدنيين

27 كانون ثاني/يناير – 2 شباط/فبراير 2010

الضفة الغربية

العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين: إصابة 16 فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية

أصابت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع 16 فلسطينياً في حوادث مختلفة بأحاء الضفة الغربية، وبالتالي ترفع الإصابات التي وقعت هذا الأسبوع مجمل عدد الإصابات الفلسطينية على خلفية العنف الإسرائيلي-الفلسطيني إلى 67 إصابة منذ مطلع عام 2010. في حين أن المعدل الأسبوعي بلغ 17 إصابة في عام 2009.

وقعت أربع من بين إصابات هذا الأسبوع خلال المسيرات الأسبوعية المناهضة للجدار في قرية بلعين (إصابتان)، وخلال مسيرة احتجاجية نظمها السكان الفلسطينيون في قريتي دير نظام والنبي صالح ضد توسيع مستوطنة حلامي في منطقة رام الله (إصابتان)؛ وقد أصيب في الأولى عنصران من قوات الأمن الإسرائيلية، أما في الثانية فقد أخلت عائلة فلسطينية تتضمن خمسة أطفال منزلها بعد أن أطلقت القوات الإسرائيلية قنبلة غاز مسيل للدموع داخله؛ إضافة إلى الإبلاغ عن عدة حالات أخرى من الاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وقد أصيب أحد عشر فلسطينياً، من بينهم ثلاثة صبيان وامرأتان حاملان، خلال هذا الأسبوع عندما اعتدت عليهم القوات الإسرائيلية جسدياً في حوادث مختلفة. أما الإصابات الباقية فقد نجمت عن أعيرة معدنية مغلقة بالمطاط أطلقت خلال مصادمات اندلعت بين القوات الإسرائيلية وفلسطينيين كانوا يزرعون الأشجار بالقرب من قرية بورين على جانب طريق 60. وقد كانت القوات الإسرائيلية تحاول إخلاء المنطقة لمنع الاحتكاك ما بين الفلسطينيين والمستوطنين الذين كانوا يتواجدون على الطريق.

وخلال هذا الأسبوع أيضاً، كان حاجز تفتيش قلنديا مسرحاً لأحداث عنف، حيث أطلقت القوات الإسرائيلية النار وأصابته بجروح بالغة سائق شاحنة إسرائيلي بعد أن توجه مسرعاً نحو الحاجز هرباً من ملقي الحجارة الفلسطينيين. وقد أسفر هذا الحادث عن تعرض بعض السيارات التي كانت تنتظر عند الحاجز لأضرار تسببت بها الشاحنة، وإصابة عدد من الفلسطينيين. وفي أعقاب الحادث أغلق الحاجز مدة ثلاث ساعات (من الخامسة وحتى الثامنة مساءً). ويعتبر حاجز تفتيش قلنديا مدخل الفلسطينيين الشمالي الرئيسي المؤدي إلى القدس الشرقية عبر الجدار، ويشتهر هذا الجدار بطوابيره الطويلة وإجراءات التفتيش الأمني المشددة لديه. وخلال هذا الأسبوع أيضاً، أغلقت القوات الإسرائيلية حاجز تفتيش وادي النار الذي يعتبر الطريق الوحيد المتوفر للسائقين الفلسطينيين الراغبين بالتنقل ما بين شمال وجنوب الضفة الغربية مدة ثلاث ساعات (10:30 صباحاً حتى 01:30 مساءً) بزعم العثور على غرض مشبوه في سيارة أجرة فلسطينية. بالإضافة إلى ذلك ألقى فلسطينيون زجاجة حارقة على برج مراقبة تابع للجيش الإسرائيلي بالقرب من مخيم الجلزون (رام الله)، لم تسفر عن وقوع إصابات. نفذت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع 144 عملية بحث داخل القرى الفلسطينية، أي أعلى بكثير من المعدل الأسبوعي المسجل خلال عام 2009 (103). وقد نُفذ معظمها في شمال الضفة الغربية (109).

تسهيل إمكانية الوصول والتنقل في الجنوب: إزالة 24 عائقًا من معيقات الحركة

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا الأسبوع إزالة 24 معيقًا من معيقات الحركة في أنحاء مختلفة من محافظة الخليل، بما فيها 21 تل رملي وفتح طريقين مغلقين وبوابة على طريق. وقد كانت ثمانية من هذه المعيقات تقع على طول طريق 60، وهو شريان حركة المرور الرئيسي الواصل ما بين الشمال والجنوب، وطريق 356، وتمنع سكان ثمانية تجمعات فلسطينية (حوالي 4000 شخص) من المرور بسياراتهم مباشرة في هذين الطريقين. أما معيقات الحركة الأخرى التي أزيلت فقد كانت تغلق طرقًا مؤدية إلى أراضي زراعية. ويعتبر إزالة هذه الحواجز استمرارًا لسياسة التسهيلات التدريجية على تنقل الفلسطينيين في مناطق تقع شرق الجدار والتي تطبقها السلطات الإسرائيلية منذ سنتين. بالرغم من ذلك، وحتى 2 شباط/فبراير، ما يزال حوالي 550 معيقًا من معيقات الحركة في مواضعها في أنحاء الضفة الغربية.

وإجمالاً خلال هذا الأسبوع، نشرت القوات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية ما مجموعه 143 حاجزًا "طيارًا"، أي ما يزيد عن مثلي المعدل الأسبوعي خلال عام 2009 (65).

المستوطنون الإسرائيليون يستولون على منزل في البلدة القديمة في القدس؛ واستمرار الاشتباكات بين المستوطنين والفلسطينيين في حيّ الشيخ جراح

في 25 كانون الثاني/يناير استولى مستوطنون إسرائيليون على قسم من منزل (غرفتان) في البلدة القديمة في القدس تسكنه امرأة فلسطينية كبيرة بالسن. وقد جاء هذا الاستيلاء عقب إصدار محكمة إسرائيلية قراراً أقرّ ملكية المستوطنين لهاتين الغرفتين. وفيما بعد، فرضت المحكمة على السيدة الفلسطينية غرامة مالية قدرها 20,000 شيكل جديد بسبب احتقارها للمحكمة و9,000 شيكل بدل الأتعاب القضائية. ويؤثر هذا الاستيلاء على 14 شخصاً، من بينهم المرأة، وابنها وابنتها وعائلتيهما اللتين تسكنان المنزل معها.

وفي حيّ الشيخ جراح في القدس الشرقية، حيث طرد المستوطنون الإسرائيليون 53 من السكان الفلسطينيين وانتقلوا للعيش في منازلهم، وقع خلال هذا الأسبوع حادثين منفصلين تضمنتا اشتباكات ما بين المستوطنين وأفراد عائلتين من العائلات التي طردت من منازلها. في إحدى هذه الحوادث هاجم مستوطن إسرائيلي مسلح جسدياً فلسطينيان مما أدى إلى إصابتهما. وقد تدخل حرس الحدود الإسرائيلي وفض الاشتباكات في كلتا الحادثتين، واعتقل فلسطينياً ومستوطناً إسرائيلياً، أطلق سراحهما لاحقاً بعد عدة ساعات بشرط عدم الاقتراب من الحي لمدة 15 يوماً. وفي المنطقة ذاتها، خرج 400 إسرائيلي وفلسطيني وناشط دولي في مظاهرة ضد طرد الفلسطينيين من منازلهم. وقد منعت القوات الإسرائيلية المتظاهرين من الوصول إلى الحي؛ غير أن محكمة صلح إسرائيلية قضت هذا الأسبوع بأنّ هذه المظاهرات التي أصبحت تنظم كل أسبوع، لا تعتبر غير قانونية.

أحداث أخرى متصلة بالمستوطنين

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، وقعت خلال هذا الأسبوع ستة حوادث أخرى متصلة بمستوطنين استهدفت الفلسطينيين وممتلكاتهم. وتضمنت هذه الحوادث: حادثتين استولى خلالهما المستوطنون الإسرائيليون على أراض زراعية يمتلكها مزارعون فلسطينيون في قرية البقاع (الخليل) وقرية عبود (رام الله)؛ وحادث آخر تضمن اقتلاع أشجار زرعت حديثًا بالقرب من قرية عراق بورين (نابلس)؛ وآخر تضمن دخول مستوطنين إلى قرية عراق بورين أسفر عن وقوع اشتباكات بين المستوطنين والفلسطينيين، فرقتهم القوات الإسرائيلية لاحقًا؛ وحادثين تضمنتا إلقاء الحجارة وإعاقة سيارات الفلسطينيين المسافرة على طول شارع 3265 في جنوب غرب محافظة الخليل. مع العلم أن الجيش الإسرائيلي رفع مؤخرًا الحظر المفروض منذ سبع سنوات على استخدام الفلسطينيين لهذا الطريق، وذلك في أعقاب قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر 2009 (أنظر تقرير حماية المدنيين؛ 13-19 كانون الثاني/يناير 2010). ووفقًا لجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، لم يتدخل الجنود الإسرائيليون الذين كانوا في الموقع لوقف المستوطنين، وبالتالي أفضلوا تطبيق قرار محكمة العدل العليا.

وخلال هذا الأسبوع أيضًا، وقعت ثمانية حوادث استهدفت المستوطنين الإسرائيليين ألقى الفلسطينيون خلالها الحجارة والزجاجات الحارقة نحو السيارات الإسرائيلية المارة في طرق الضفة الغربية بالقرب من قرى فلسطينية تقع في مناطق رام الله والخليل ونابلس. وقد أسفر حادثان من هذه الحوادث عن إصابة مستوطنين إسرائيليين، كلاهما في محافظة رام الله، أما الحوادث الأخرى فأسفرت عن التسبب بأضرار للسيارات.

موجة جديدة من أوامر الهدم في الضفة الغربية

أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع أوامر وقف البناء بحق 20 مبنى يمتلكها فلسطينيون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، من بينها 16 مبنى سكنيًا، وذلك بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء تشترط الإدارة المدنية الإسرائيلية الحصول عليها. وتتضمن هذه الأوامر التي تستهدف مبان فلسطينية في محافظات الخليل وبيت لحم وقلقيلية، 14 منزلًا مأهولًا بالسكان، وتهدد بخطر التشريد ما يزيد عن 100 شخص. كما وتستهدف الأوامر خمسة مبان أخرى قيد الإنشاء (من بينها عيادة) وخزان ماء.

في عام 2010 هدمت السلطات الإسرائيلية 37 مبنى يملكها الفلسطينيون في المنطقة (ج)، ما أدى إلى تشريد 109 فلسطينيًا، وذلك مقارنة بالمعدل الشهري لعام 2009 الذي بلغ 16 عملية هدم لمبان وتشريد 27 شخص. وقد وقعت غالبية عمليات الهدم التي نُفذت خلال عام 2010 في 10 كانون الثاني/يناير في خربة تانا، وهو مجتمع من الرعاة والمزارعين الذين يعيشون منذ عقود في منطقة تقع إلى الشرق من نابلس أعلن عنها الجيش الإسرائيلي في أوائل السبعينات "منطقة عسكرية مغلقة" لأغراض التدريب العسكري ("منطقة إطلاق نار"). إضافة إلى ذلك، صادرت القوات الإسرائيلية جرارًا زراعيًا في هذه القرية بحجة دخول صاحبه "منطقة عسكرية مغلقة". وفي حادثين منفصلين هذا الأسبوع صادرت القوات الإسرائيلية مواد ومعدات بناء في قرية أبو ديس (القدس) بحجة عدم توفر رخصة للبناء تشترط الإدارة المدنية الإسرائيلية الحصول عليها، وأربعة غزلان تعود إلى دير في قرية القبيبة (رام الله) يزعم أنها كانت تحفظ في الدير بما يخالف القوانين الإسرائيلية.

إضافة إلى ذلك، أصدرت القوات الإسرائيلية أمرًا عسكريًا يطلب بموجبه من فلسطينيين من قرية صافا (الخليل) اقتلاع 100 شتلة زُرعت في منطقة وادي أبو الريش خلال 48 ساعة، بحجة أن هذه المنطقة أعلن عنها في السابق "أراضي دولة" ولم تعطي الإدارة المدنية الإسرائيلية السكان تصريحًا باستخدامها. وبعد ذلك بيومين، في 30 كانون الثاني/يناير، أعلن الجيش الإسرائيلي عن المنطقة "منطقة عسكرية مغلقة" لمدة يوم واحد في محاولة لعدم السماح لأصحاب الأراضي ومناصريهم الدوليين من الوصول إلى الأرض؛ وحتى نهاية الفترة التي يشملها هذا التقرير، لم يتم اقتلاع هذه الأشجار. وتعتبر إسرائيل ما يقرب من 30 بالمائة من أراضي الضفة الغربية "أراضي دولة" ضمنها السلطات الإسرائيلية إلى حدود المجالس الإقليمية والمحلية التابعة للمستوطنات، وبالتالي حرمت الفلسطينيين من استخدامها.

قطاع غزة

مقتل فلسطيني واحد وإصابة أربعة؛ واستمرار القيود المفروضة على وصول مناطق الصيد

بعد أسبوعين من الهدوء النسبي لم تُسجل خلالهما أي خسائر بشرية في صفوف الفلسطينيين على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قُتل فلسطيني واحد وأصيب أربعة آخرون في حادثين منفصلين تضمننا غارات جوية استهدفت الأنفاق وإطلاق النار باتجاه قوارب الصيد الفلسطينية. أحد هذه الحوادث وقع في 2 شباط/فبراير وتضمن غارات جوية استهدفت بالقنابل أنفاقًا تقع أسفل الحدود ما بين غزة ومصر، وقد أسفرت هذه الغارات عن مقتل مدني فلسطيني واحد وإصابة ثلاثة آخرين. وتعد هذه الغارات الجوية أول غارات تستهدف الأنفاق منذ 8 كانون الثاني/يناير 2010. وفي حادث آخر أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار باتجاه قوارب صيد فلسطينية في منطقة رفح، مما أسفر عن إصابة صياد واحد. وفي أربعة حوادث أخرى منفصلة وقعت خلال هذا الأسبوع أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية أعيرة تحذيرية باتجاه قوارب صيد فلسطينية مجبرة القوارب على العودة إلى الشاطئ. ومنذ مطلع عام 2010 قتل تسعة فلسطينيين وأصيب عشرة آخرين داخل قطاع غزة. وفي ثلاثة حوادث أخرى منفصلة، توغلت القوات الإسرائيلية عدة مئات من الأمتار في قطاع غزة وانسحبت بعد أن نفذت عمليات تجريف للأراضي. واصلت الفصائل الفلسطينية إطلاقها للصواريخ البدائية الصنع باتجاه جنوب إسرائيل وقواعد عسكرية لم ينجم عنها أي إصابات بشرية أو أضرار بالممتلكات. وقد سقطت بعض هذه الصواريخ داخل قطاع غزة وبعضها انفجر قبل وصوله هدفه.

وخلال هذه الفترة أيضًا، أفاد الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي بأنه عُثر على برميلين يحتويان على 15-20 كغم من المتفجرات على الشواطئ الإسرائيلية في المدينتين الساحليتين أشكلون وأشدود شمال قطاع غزة؛ وقد أبطل الجيش الإسرائيلي مفعول هذه المتفجرات. وقد أعرب الجيش الإسرائيلي عن خشيته من وجود متفجرات إضافية في المياه، الأمر الذي يهدد حياة الإسرائيليين والفلسطينيين [عثر على برميل ثالث في 3 شباط/فبراير وأبطل مفعوله لاحقًا].

الأنفاق ما زالت تحصد الأرواح؛ مقتل شخصين فلسطينيين

إلى جانب حالات القتل التي نجمت عن الغارات الجوية قتل خلال هذا الأسبوع فلسطينيان خلال عملهما في الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين غزة ومصر وذلك في حادثين منفصلين تضمننا انهيار نفق وحالة صعق كهربائي. ومنذ نهاية الهجوم العسكري "الرصاص المصوب" قُتل 74 فلسطينياً على الأقل وأصيب 133 آخرون في أحداث مختلفة متصلة بالأنفاق. وبالرغم من أن هذه الأنفاق تُشكل خطراً كبيراً على حياة العاملين فيها، إلا أنها تمثل طوق نجاة بالنسبة لسكان غزة، حيث تدمم بالبضائع غير المتوفرة عبر المعابر الرسمية مع إسرائيل نظراً للحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ حزيران/يونيو 2007.

الاعتداءات الداخلية تسفر عن إصابة شخصين

في حادثين منفصلين، فجر مجهولون سيارة تعود لأحد قادة حماس وأضرموا النار في متجر في غزة. أصيب في الحادثة الأولى طفلان كانا نائمين في منزلهما جراء إصابتهما بشظايا الزجاج الذي تناثرت إثر التفجير. وقد أسفرت الحادثة الثانية عن وقوع أضرار في مدخل المتجر. وأفاد مركز الميزان لحقوق الإنسان أن عدد مثل هذه الحوادث يرتفع باستمرار مشكلاً مصدر قلق بشأن الحالة الأمنية في غزة.

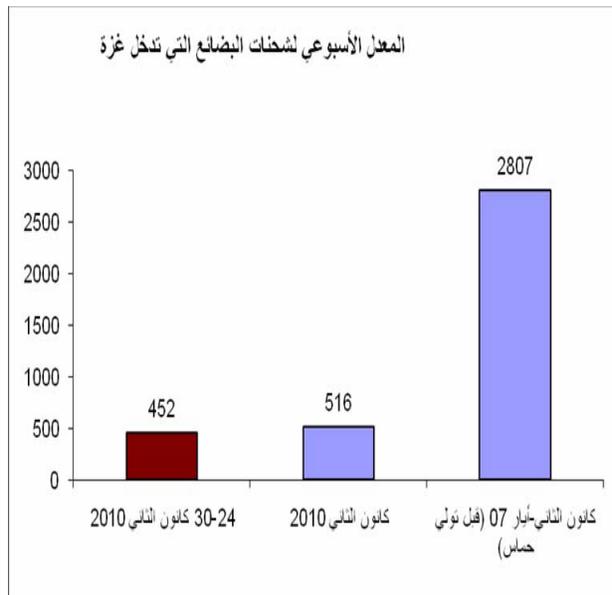
أزمة الكهرباء ما زالت مستمرة رغم التحسن الطفيف

خلال هذا الأسبوع، عانى سكان غزة من فترات انقطاع التيار الكهربائي المُجدولة الطويلة التي وصلت إلى 12 ساعة، 4-5 أيام أسبوعياً، عندما اضطرت محطة توليد كهرباء غزة إلى إغلاق أحد محركاتها العاملة (توربينة) نظراً لنقص في إمدادات الوقود الصناعي. وقد جاء هذا الوضع نتيجة نقص في التمويل اللازم لشراء الوقود الوارد إلى محطة توليد كهرباء غزة، بعد أن انتهى سريان مفعول التزام الاتحاد الأوروبي بتمويل الوقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

بالرغم من ذلك، طرأ قبيل انتهاء الفترة التي يشملها التقرير تحسن على إنتاج وتزويد الكهرباء بعد وصول ما يقرب من 1.2 مليون لتر من الوقود الصناعي (في 31 كانون الثاني/يناير و 1 شباط/فبراير) حيث عاد إنتاج الكهرباء إلى معدله السابق البالغ 65 ميغاواط، ينتجها محركان (توربينات) في محطة توليد كهرباء غزة (يبلغ العجز في الكهرباء حوالي 30 بالمائة). ونتيجة لذلك انخفض عدد ساعات قطع التيار الكهربائي المُجدولة إلى 6-8 ساعات يومياً، 4-5 أيام أسبوعياً، في أنحاء قطاع غزة. هذا بالإضافة إلى 40,000 شخص تقريباً لا تصلهم الكهرباء مطلقاً نظراً لتضرر شبكات الكهرباء خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصوب"، وعدم القدرة على إصلاح هذه الأضرار نظراً لنقص قطع الغيار وغيرها من المعدات الضرورية بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. ويؤثر انقطاع الكهرباء مباشرة على الطعام المجمد، ومضخات المياه، ومكيفات الهواء المنزلية الشخصية، بالإضافة إلى أنه يؤثر على تأمين خدمات أساسية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه المجاري والعلاج الطبي.

استمرار التصدير المحدود ودخول الزجاج

رغم الحظر المتواصل على التصدير من غزة، سمحت إسرائيل بتصدير سبع شحنات من أزهار الزينة وشحنتان من الفراولة عبر معبر كيرم شلوم خلال هذا الأسبوع. ومنذ 10 كانون أول/ديسمبر 2009 خرج من غزة ما مجموعه 47 حمولة شاحنة، تتضمن 19 حمولة شاحنة من أزهار الزينة (2,274,840 زهرة) و28 حمولة شاحنة من الفراولة (47 طن). وقبل هذا الموعد لم يُسمح بأي تصدير من غزة لمدة حوالى سبعة أشهر (منذ 27 نيسان/أبريل 2009). وقد أفادت لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية إلى أنه من المخطط السماح بتصدير 300 طن من الفراولة و30 مليون زهرة من أزهار الزينة خلال هذا الموسم (الذي ينتهي في 15 شباط/فبراير بالنسبة للفراولة و 20 أيار/مايو 2010 بالنسبة لأزهار الزينة).



استمر خلال هذا الأسبوع دخول الشاحنات المحملة بالزجاج. ومنذ 29 كانون الأول/ديسمبر 2009، أدخل ما مجموعه 66 شحنة تحمل 59.009 من ألواح الزجاج. إضافة إلى ذلك، سُمح هذا الأسبوع بدخول شحنتان من ورق الطباعة (A4) للقطاع الخاص، وهي المرة الأولى منذ أيلول/سبتمبر 2009. وبالنسبة لدخول البضائع الحيوية الرئيسية الأخرى بما فيها مواد البناء والترميم (الاسمنت، وقضبان الفولاذ، والأخشاب وغيرها)، وقطع الغيار لمشاريع المياه والصرف الصحي، والملابس، والمعدات المنزلية، والأثاث، والمواد الكهربائية، ومعدات تقنية المعلومات والمركبات فيبقى إما مقيداً بكميات محدّدة أو ممنوعاً كلياً.

إتمام المرحلة الأولى من مشروع إنشاء محطة جديدة لمعالجة مياه المجاري في شمال غزة

أعلنت سلطة المياه الفلسطينية هذا الأسبوع عن إتمام المرحلة الأولى من مشروع إنشاء محطة جديدة لمعالجة مياه المجاري في شمال غزة يتكون من ثلاث مراحل. وسيساعد إنشاء هذه المحطة على تحويل مياه المجاري بعيداً عن موقع بيت لاهيا، الذي فاض في آذار/مارس 2007 وأدى إلى مقتل خمسة أشخاص وأضرار بالغة بالممتلكات المجاورة.

غاز الطهي (24-30 كانون الثاني/يناير 2010)

طراً خلال هذا الأسبوع انخفاض بنسبة 38 بالمائة على كمية غاز الطهي التي دخلت غزة مقارنة بالأسبوع الماضي (476.6 طن مقابل 764.5 طن)، أي 34 بالمائة فقط من الكمية التي يحتاجها القطاع أسبوعياً (14,00 طن) من الغاز وفق بيانات جمعية أصحاب محطات الوقود. وقد نجم هذا الانخفاض في كمية غاز الطهي بصورة رئيسية عن تحويل واردات الغاز إلى معبر كيرم شلوم ذو القدرة المنخفضة على تحويل الوقود بعد إغلاق معبر ناحال عوز رسمياً في بداية السنة.

وتفيد جمعية أصحاب محطات الوقود أيضًا أنه ينبغي تحويل 2.000 طن على الأقل من غاز الطهي إلى غزة كل أسبوع، إضافة إلى 250 طن على الأقل يوميًا يجب تزويدها دون انقطاع لمواجهة النقص المستمر في الغاز. ونتيجة تواصل نقص غاز الطهي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تُطبّق في جميع أنحاء قطاع غزة خطة تقنين للغاز توزّع في إطارها كميات الغاز المتوفر لدى الهيئة العامة للبتروول وفق الأولوية للمخابز والمستشفيات أولاً.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_02_04_english.pdf